



DIRE-MED

Dialogue Interculturel, REseaux
et Mobilité en MEDiterranée

Recommandations Régionales et Nationales (Version Arabe)

التوصيات

مشروع DIRE-MED وأهدافه

ما هو مشروع DIRE-MED ؟

(DIRE-MED الحوار بين الثقافات، الشبكات والتنقل في دول البحر الأبيض المتوسط) هو مشروع تعاون دولي تم اختياره في إطار برنامج + ERASMUS بناء القدرات في التعليم العالي.

عمل ستة شركاء من ثلاث دول أوروبية (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا) وثلاثة بلدان من جنوب المتوسط [1] (الجزائر والمغرب وتونس) لمدة 4 سنوات (من 2016 إلى 2020) للمساهمة في تحديث التعليم العالي وتسيير إمكانية النفاذ إليه وتدويله في بلدان المغرب العربي وذلك لتعزيز القدرات الإدارية والابتكار ولتدويل الجامعات وأيضا لتعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية والمحيط الاجتماعي في البلدان المغاربية والأوروبية .

تتقاسم شعوب البحر الأبيض المتوسط تاريخ مشترك من التبادل التجاري والثقافي والبشري لأكثر من 4000 عام. ومع ذلك، هناك عدد من الظروف التي تحول دول التبادل وضمن سير الحوار بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب. وهذا يجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من أقل المناطق تكاملاً اقتصادياً واجتماعياً.

(المنتدى المتوسطي الأول لريادة الأعمال، 26 نوفمبر 2014، برشلونة)

وقد أكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الحوار بين الثقافات في "منع الصراعات وتهميش المواطنين بسبب هويتهم الثقافية" وفي "إقامة روابط وقواسم مشتركة بين الثقافات والمجتمعات والشعوب وتعزيز التفاهم والتفاعل". إنَّ التنقّل الدولي بقدر ما هو ضروري لنقل المعرفة ولتحسين القدرات البشرية والعلاقات والمهارات الناعمة، التي تساهم أيضا في تحسين فرص العمل بقدر ما له تأثير مضاعف في خلق ثراء ثقافي واقتصادي على حد سواء في البلد المُرسِل وفي البلد المضيف. يجب أن تكون مؤسسات التعليم العالي (HEIs)، في ضوء خبرتها ومنظورها وتوجهها الدولي محفزات ومروّجة للمبادرات ولتشجيع إطار التعاون الدولي الذي يعود بالفائدة على المؤسسات نفسها ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، على بقية المجتمع.

من خلال استخدام أنشطة التنقل وأنشطة التدويل دون تنقل (جنوب-جنوب، جنوب-شمال، شمال-جنوب) كأداة قوية للانفتاح الدولي قد تجسم لبناء قدرات الموظفين في مؤسسات التعليم العالي والحوار بين الجامعة والمجتمع في إنشاء إطار للتدويل الأكاديمي في حوض البحر الأبيض المتوسط وسيعمل هذا الإطار على تنفيذ عملية تعاون مستدامة ومتناسقة بين الدول المشاركة وزيادة تحسين جودة التبادلات بين الطلاب وموظفي الجامعة الأكاديميين وغير الأكاديميين، وكذلك تشجيع التعاون ومشاركة الجماعات المحلية والمجتمع بشكل عام.

ماهي النجاحات الرئيسية لـ DIRE-MED ؟

بعد أربع سنوات من حياة المشروع، أنشأت DIRE-MED بنية متينة مع شبكة من مؤسسات التعليم

العالي لتعزيز التنقل والتبادل الثقافي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتتجسّم هذه الهياكل في:

- إنشاء ووضع إطار للتدويل، يستخدم هذا الإطار لإقامة تعاون منظم ودائم بين الجهات المعنية؛
- بناء القدرات لموظفي مكاتب العلاقات الدولية وتمّ بفضل الدورة التدريبية النموذجية الأولى وثلاث ندوات نظمت لتكوين المكونين وقد ساهمت الزيارات التدريبية وتبادل الممارسات الجيدة في تدريب المكونين وموظفي أقسام التعاون في الجامعات وقد نظمت ندوات تدريبية على المستوى المحلي لتعزيز بناء القدرات وتعميمه داخل الجامعات.

- تحقيق التعاون النموذجي وتبادل الأنشطة: تحققت هذه الأنشطة النموذجية من خلال 69 تنقل (32 تنقل طلبة و 37 تنقل موظفين تنقسم إلى 20 تنقل مدرسين و 17 موظفا إداريا). ومن بين هذه التنقلات الـ 69، تمّ تنفيذ 8 في اتجاه شمال-جنوب، و16 في اتجاه جنوب-شمال و45 في اتجاه جنوب-جنوب.

- تعزيز الحوار الاجتماعي والثقافي: يعتبر هذا الحوار مفتاح ضمان بناء روابط حقيقية على المستوى الفردي ولجماعي في منطقتي المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط. لذلك تمّ تنظيم لقاء الحوار بين الثقافات في مدينة طنجة وشهد مشاركة أكثر من 120 شخصا و خلال هذا الاجتماع، قدم حوالي أربعين طالبا جزائريا واسبانيا وفرنسيا وإيطاليا ومغربيا وتونسيا مشاريعا حازت على الإعجاب والتشجيع غير أنه وبسبب انتشار وباء كوفيد 19، لم يكن من الممكن تنظيم الحدث الثاني للحوار بين الثقافات في تونس كما كان مبرمجا؛ لذلك تمّ استبدال هذا بأسبوع الحوار بين الثقافات وسيُنظم عن بعد من 06 إلى 13 أكتوبر 2020.

التوصيات الإقليمية والوطنية

- تمّ إعداد هذه التوصيات بفضل تعاون جميع الشركاء وبعد التجربة العملية لتنفيذ مشروع DIRE-MED. لقد سمحت تجربة DIRE-MED للشركاء من شمال و جنوب البحر الأبيض المتوسط للتفكير في طرائق مختلفة من التعاون وتحليل الآثار المترتبة على إجراءات التنقل الجسدي والافتراضي في كل الاتجاهات: جنوب-شمال و شمال-جنوب و جنوب-جنوب.

- إنّ هذه التجربة المبتكرة تنطوي على آثار إيجابية للغاية مثل إنشاء شبكة خاصة بالتنقل والحوار بين الثقافات قادرة على تعزيز تنقل الطلاب، والمدرسين والموظفين الإداريين و خلق فرص لتعزيز الحوار بين الثقافات وإقامة مشاريع بحثية في حوض البحر الأبيض المتوسط

(./https://www.unimed.net/en/subnetwork-mobility-dialogue).

ومن ناحية أخرى، حدد الشركاء العقبات والصعوبات التي توجد على مختلف المستويات والتي كان من المهم ذكرها وتقديم التوصيات والحلول للتغلب عليها.

تحدد هذه التوصيات الاحتياجات والمتطلبات فيما يتعلق بالتنقل والتعاون الدولي في التعليم العالي وتهدف إلى تحسين إدارة التنقل والفرص الدولية في بلدان شبكة DIRE-MED وأيضا إلى تشجيع التعاون في جميع دول الجنوب.

وتعتبر هذه التوصيات خارطة طريق موجهة إلى الجامعات والسلطات العامة المحلية والوطنية والإقليمية. وسنقدم هذه التوصيات التي وضعت ليس فقط على المستوى الإقليمي، ولكن أيضا على مستوى بلدان المغرب الثلاثة، والتي هي نتيجة للتبادل والتعاون بين الشركاء داخل كل بلد، وكذلك في مجموع الشركاء.

التوصيات الإقليمية :

نعني بالتوصيات الإقليمية الموجهة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد حدد الشركاء الصعوبات التي تحول دون إنشاء وتطوير حوار حقيقي:

- تمويل التنقلات غير كاف

• جنوب-جنوب لم يتم هيكلة نمط هذا النوع من التنقل، وهو يفتقر إلى الموارد المالية المنتظمة وهذا من شأنه أن يعرقل برمجة منتظمة لهذا الصنف من التنقل

• شمال-جنوب وجنوب-شمال: إن هذه التنقلات غير متطورة بما فيه الكفاية وخاصة التنقلات شمال-جنوب بالرغم من أنها مفيدة للغاية وتشجع على إيجاد فهم متبادل أفضل.

- الإجراءات المعقدة والمرهقة المطلوبة لتنظيم التنقل:

ضعف الحوار بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وينتج على ذلك أن التكوين ليس في تناغم مع الاجتياحات الاقتصادية. كما يسجل أيضا ضعف الحوار بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المدني بشكل عام.

يقترح الشركاء التوصيات التالية وهي ثلاثة مستويات مختلفة وذلك بهدف التغلب على هذه الصعوبات:

توصيات على مستوى مؤسسات التعليم العالي:

1- **التعزيز روابط التعاون بين المؤسسات:**

- زيادة حملات التوعية على مستوى جميع المؤسسات التعليمية في المنطقة حتى يصبح الجميع على دراية بفوائد التعاون الإقليمي وتبادل وتنقل الطلاب والأساتذة الباحثين والموظفين الإداريين. ويمكن القيام بذلك من خلال تنظيم

- أنشطة مثل: أيام إعلامية وإشهار و ترويج وتنظيم أيام دراسية وندوات وورش عمل وتجميع شهادات الطلاب والموظفين الأكاديميين والإداريين الذين استفادوا من تنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- من الضروري أن تقوم المؤسسات الأكاديمية في المنطقة بتطوير سياسة التشاركية الجمعية مع مشاريع على منوال مشروع DIRE-MED لتتقل خارج منطقة المتوسط مع ضرورة إيلاء الاهتمام الخاص بدول المنطقة.
 - الدعوة إلى تبادل للمعلومات أكثر تنظيماً حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وحول المشاريع المخطط لها في حوض البحر الأبيض المتوسط وإمكانيات وطرق التمويل التي تدعمها أوروبا؛
 - إنشاء شبكة بين المؤسسات التعليمية في المنطقة لتعزيز التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات والمختبرات والمعارض التي تشمل مواضيع مثل: الحوار بين الثقافات، والتعددية اللغوية، ومعرفة الإسلام، ومعرفة أوروبا، وكتابات الهجرة، وروايات اللاجئين، واستراتيجيات وطرق بناء مهارات جديدة لمواجهة مشاكل المهاجرين، والمواطنة الكونية والهويات المتعددة، والسياحة الثقافية؛
 - الحفاظ على DIRE-MED وإثرائها بمساهمات جديدة وأشكال جديدة من التعاون ومنصات جديدة؛
 - التعرف على أشخاص أو مجموعات من داخل المؤسسات يرغبون في العمل و في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على المدى المتوسط والطويل، وضمان مشاركتهم في أنشطة التبادل وتطوير التعاون المشترك بين المؤسسات حول الأهداف المحددة مسبقاً؛
 - الاعتماد على استراتيجية بين الشركاء في المنطقة، مما يجعل من الممكن إعطاء المزيد من الشرعية والأهمية لتعزيز التنقل.
 - تحديد المجالات المشتركة للتميز البحثي التي تقوم على الترابط والتفاعل من أجل الاستجابة لعروض المشاريع من الجهات المانحة الوطنية والإقليمية والدولية؛
 - تعزيز الإشراف المشترك الدولي على الأطروحات من خلال:
 - *تتمين الإشراف المشترك الدولي على الأطروحات التي هي في طور الإنجاز في مجموع المؤسسات الأكاديمية للمنطقة
 - *إنشاء قاعدة بيانات لجميع الأطروحات التي هي قيد الإنجاز وذات الإشراف المشترك الدولي تكون مفتوحة بين المؤسسات في المنطقة أو على شبكة طلاب الدكتوراه وكذلك على جميع الشركاء من أساتذة مشرفين وشركاء اجتماعيين واقتصاديين الذين يمكن أن يكونوا مهتمين بهذه الأطروحات.
 - *تنظيم لفعاليات يشارك فيها طلاب الدكتوراه الذين يخضعون إلى نظام الإشراف المشترك الدولي وتكون مفتوحة للجمهور وحول موضوعاً أفقية بين المؤسسات في المنطقة (تقديم أطروحة في 180 ثانية، إلخ...).
- الإشراك/استخدام التقنيات الجديدة:**
- استخدام الشبكات الاجتماعية لتعزيز ظهور أنماط جديدة من التعاون

- اقتراح دراسات استقصائية للباحثين المهتمين (خاصة في مجالات اللسانيات والتعليم) لإبراز احتياجات الطلاب والصعوبات التي تعترضهم أثناء الدورات الدراسية؛
 - تعزيز مستلزمات التنقل من الشمال إلى الجنوب على مستوى التنقل الفعلي والتنقل الافتراضي
 - ضبط نتائج DIRE-MED وتعميمها وذلك عبر بعث مراكز أرشيف مرقم ومواقع واب في كل جامعة.
 - تقوية مهارات الموظفين الإداريين في استخدام التقنيات الإعلامية الجديدة، وتعزيز التكيف مع الفرص الجدية للتدويل الافتراضي والعمل عن بعد.
- توصيات على المستوى المؤسسي:**

1. تحديد الأهداف المرجو بلوغها والموضوعات ذات الاهتمام المشترك

إنّ تحديد الأهداف والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين المؤسسات في دول البحر الأبيض المتوسط أمر مهمّ باعتبارها مرحلة أولى ويكون ذلك من خلال تبادل وجهات النظر أثناء اللقاءات (الندوات والاجتماعات) أو افتراضياً.

بعد ذلك، توضع خطة عمل تنصّ على اعتماد اتفاقيات التعاون، القيام بالتنقل، والتبادلات بين أعضاء هيئة التدريس، إلخ.

2. تخصيص الأموال للتنقل والبحث والتبادل

- التحسيس بضرورة تمويل التنقل على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء برامج التنقل بين المغاربة وكذلك برامج التنقل عبر البحر الأبيض المتوسط. وتهمّ هذه التنقلات أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وأيضاً طلاب وطلبة الدكتوراه.

- توفير الأموال لتمويل وتطوير مكاتب العلاقات الدولية وتدريب أعضاء هيئة التدريس من أجل تنفيذ مشاريع التنقل بين الجهات.

- ادراج أفقي للتنقل في الاتفاقيات الإقليمية

- إدماج التعاون والتنقل في اتفاقيات التوأمة بين المدن والمناطق في البحر الأبيض المتوسط

- تشجيع التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية لدعم نظام التنقل على المستوى الإقليمي

- تشجيع التطور الكمي للمشاريع العابرة للحدود مثل البرامج الإيطالية التونسية التي حققت نتائج مهمة في التعاون والتبادل وتحقيق الأهداف المشتركة.

3. المرونة الإدارية لتعزيزا لتنقلات الإقليمية:

- الدعوة إلى تسهيل إجراءات منح التأشيرات؛

- عرض نتائج مشروع DIRE-MED وأهميّة الحفاظ على هياكل التعاون والتنقل التي أنشأتها ودعمتها شبكة DIRE-MED لدى المنظمات على المستوى الإقليمي مثل الوكالة الجامعية للفرنكوفونية والإتحاد المغربي،

وجامعة الدول العربية. إنّ هذه المنظمات يمكن أن تساهم في نشر هذه الهياكل فضلا عن إمكانية تمويلها و ضمان استدامة نتائج المشروع.

- الاتصال بالبعثات الدبلوماسية لدول البحر الأبيض المتوسط لتسهيل والحفاظ على هياكل التعاون التي تمّ إنشائها فعليا.
- خلق الشراكات المؤسسية من خلال الاتصالات القوية بين المؤسسات الجامعية والبعثات الدبلوماسية (مثل إدارات التعاون والمراكز الثقافية التابعة للسفارات. وأيضا مع غرف التجارة والصناعة وذلك لخلق مزيد من المواءمة بين الاحتياجات المحددة والمبادرات الحالية (عروض المشاريع، ومنح للتدريب في مجالات محددة إلخ...)
- تطوير الاتصال وتحسين ظروف استقبال الطلاب الأجانب لضمان اندماجهم الدراسي واعتبار الاختلاف مصدر ثراء ثقافي حقيقي.

4. مواءمة المناهج الأكاديمية الأورومتوسطية:

- اقتراح بروتوكولات لبعث شهادت مزدوجة في المنطقة الأورومتوسطية وتشجيع المقارنة بين البرامج المؤسسية والرؤية البيداغوجية للمواد بغية مواءمة المسارات ذات الطابع الأورومتوسطية؛
- تفعيل مشاريع الدكتوراه الأورومتوسطية.
- دراسة مختلف إمكانيات اعتماد ومعادلة نظام الأرصدة في المنطقة الأورومتوسطية التي يمكن أن تساهم في مواءمة المنهج الأكاديمي.

توصيات حول العلاقة المفصلية بين المجتمع والمؤسسة

- 1- إشراك النسيج الاجتماعي الاقتصادي في التنقل الإقليمي
 - إشراك القطاع الاجتماعي والاقتصادي في التنقل الدولي من أجل القيام بتدريب داخل الشركات؛
 - إشراك الشركات في مشاريع التعاون الدولي للجامعات بتمكينهم من التدخل في عروض التكوين المستمرّ المفتوحة على بلدان ثلاثة تابعة للمنطقة وهذا يمكن من خلق تناسب بين عرض التكوين وعرض التشغيل
 - تعزيز التعاون بين الجامعة والمؤسسة في المغرب العربي من خلال إشراك الغرف التجارية والجامعات وغيرها؛
 - تطوير التدريب في الفروع الدولية أو المجموعات الكبيرة ذات الفرق المتعددة الجنسيات لتعزيز التنقل.

2. إدخال ممارسات التدريب المهني الجديدة في عالم رواد الأعمال والمؤسسات الأكاديمية

- إشراك مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، ولا سيما في عالم الأعمال، لتحسيسهم بممارسات التدريب المهني الجديدة، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأكاديمية:

- التدريب أثناء التنقل، ورش العمل المحددة، وتنظيم أنشطة بحثية حول الأهداف المشتركة؛

- إنشاء نماذج تعليمية من خلال استراتيجيات التعلم الملائمة والمقاربات التجريبية

3. التنشيط المؤسسي للجامعات

تطوير الآليات الإدارية (نشر عروض التدريب، وكتالوجات الشركات التي سبق وأن استقبلت طلبة) والمالية (منح عروض محددة، منح- ERASMUS+ ، حركية الأرصد على المستوى الدولي، إلخ) لتشجيع التدريب الداخلي بين الجامعات/ الشركات في المنطقة والترويج لنتائج هذه التدريبات.

4. إشراك الهياكل الجمعياتية المحلية

- إشراك الهياكل الجمعياتية المحلية التي تعمل على الحوار بين الثقافات أو التنقل في إطار غير رسمي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير "روح" التنقل لدى بعض المترددين (الطلاب أو الموظفين أو المديرين) وأيضًا دعم مؤسسات التعليم العالي في الإعداد والتمكين عند العودة من التنقل.

توصيات وطنية

الجزائر

السياق الحالي:

- إنّ المنظومة الحالية للتعليم العالي في الجزائر هي المنظومة الكلاسيكية: إجازة، ماجستير، دكتوراه
- تمتلك الجزائر العديد من الموارد لتمويل التنقل بشكل عام والتنقل بين بلدان الجنوب على وجه الخصوص وعلى سبيل المثال، وقعت اتفاقية ثنائية مع تونس، تمول حوالي 200 منحة دراسية لإتمام انجاز أطروحات الدكتوراه ولكن مثل هذه الاتفاقيات لا توجد مع المغرب.
- وبفضل البرنامج الوطني الاستثنائي (PNE)، تمول وزارة التعليم العالي الجزائرية أيضًا منحة دراسية لمتبري الخريجين ويكون ذلك إما إلى وجهات أوروبية أو إلى دول مجاورة أخرى مثل تونس والأردن. كما أن منح الجدارة ومنح لمدة تدريبية قصيرة مفتوحة لجميع البلدان.
- وقد حدّد الشركاء الجزائريون في مشروع DIRE-MED أنواعا مختلفة من الصعوبات ويقترحون التوصيات التالية لتجاوزها:

توصيات على مستوى التعليم العالي/ المستوى المؤسسي:

- تحسين سياسة الاتصال داخل الجامعات وفيما بينها؛
- ضمان تمويل التنقل داخل مؤسسات التعليم العالي؛
- مراجعة المخطط التنظيمي للعلاقات الدولية على مستوى الجامعة وإنشاء محطات على مستوى كل كلية لمزيد من الإفادة والفعالية في نشر المعلومة
- تحديد مجالات التميز على مستوى كل جامعة لتحسين استقبال الطلبة الأجانب.
- وضع كتالوج محيّن بانتظام على موقع الجامعة مع عرض الدروس وإمكانيات الإقامة وجميع المعلومات المفيدة الأخرى؛
- اعتبار التنقل جانبًا مهمًا محددًا لتدويل المؤسسة ومنحه مكانة مساوية لمكانة التعاون والتظاهرات العلمية

- تحسيس الجهات المانحة بضرورة إصدار توجيهات رسمية تسهّل الحصول على التأشيرات للمستفيدين من التنقل وفي غضون مواعيد مقبولة؛

- تنويع التنقل بالحصول على شهادات تكوين معترف بها من قبل جميع المؤسسات الشريكة؛

- تسهيل إجراءات المصادقة على المستندات التي يتمّ ترجمتها لتقليل التكاليف ذات الصلة

توصيات على المستوى الوطني:

- تحديد الاتفاقيات الثنائية لإشراك المؤسسات العامة بشكل أفضل في زيادة عدد التنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

- تدريب وإشراك عدد أكبر من موظفي السلط العمومية للمساعدة في القضاء على الحواجز المتعلقة بالتنقل جنو/جنوب وشمال / جنوب.

فرض وضع إستراتيجية دولية على مستوى كل جامعة من خلال مشروع المؤسسة.

- المزيد من التفكير في طريقة تدويل التعليم العالي داخليا.

- تسهيل إجراءات تحويل تمويل التنقل

توصيات على مستوى المجتمع-المؤسسة

- تحسيس الشركاء بأهمية التنقل، وخاصة شركات الطيران للاستفادة من الأسعار التفاضلية.

- إقامة علاقات ثقة وعلاقات دائمة مع الأطراف المتلقية لطلبات الحصول على التأشير.

- تقوية العلاقات بين مكاتب العلاقات الولية ومكاتب ارتباط الجامعات الجزائرية بالشركات من أجل تحقيق التكوين في الشركات الأجنبية، ولاسيما ف يحوض البحر الأبيض المتوسط.

المغرب

السياق الحالي:

على المستوى التربوي تقع مسؤولية حوكمة نظام التعليم على عاتق وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي (MENFPESRS).

تدار الجوانب المتعلقة بالتعاون والتنقل الدولي مباشرة من قبل المؤسسات العالي التي تتمتع بالاستقلالية

في إبرام اتفاقيات شراكة وتبادل أو مقترحات لمشاريع التنقل الدولية. وتمّ توقيع اتفاقيات إطارية للتعاون مع دول

العالم، بما في ذلك جميع دول المغرب العربي. تشارك المؤسسات الأكاديمية (الجامعات، مؤسسات تكوين

الإطارات، معهد الأبحاث) في مشاريع البحث الدولية (Arimnet, Prima, H2020) ، مع فرق من مختلف

البلدان، بما في ذلك البلدان المغاربية.

يتمّ تطوير التعاون جنوب-جنوب مع دول حوض المتوسط وكذلك مع الدول الإفريقية ويتمّ تنفيذ العديد من

برامج التنقلات الواردة سنوياً (تكوين يتوج بديبلوم، تكوين مستمر...) كما أنّ للوزارة برنامج تعاون وتنقل يمكن

لأبي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي المشاركة فيه.

ويتمّ منح لمنح التميز في إطار التعاون مع العديد من البلدان كما تمنح منح التكوين في دراسات الدكتوراه من قبل امركز الوطني للبحث العلمي.

تمّ تحديد النقائص التالية:

- توقيع العديد من الاتفاقيات ولكن لا يتم تنفيذها دائماً،
- عدم كفاية الموارد المالية (على المستوى الوطني والمؤسسي) لدعم تنفيذ اتفاقيات التنقل
- التنقل جنوب-جنوب وشمال-جنوب بشكل عام غير جذاب مقارنة بالتنقل جنوب-شمال،
- الإجراءات الإدارية المرهقة المتعلقة بإدارة التنقل، وخاصة الحصول على التأشيرات،
- الموارد البشرية المخصصة لإدارة التنقل في المؤسسات غير كافية وفي بعض الجامعات، يتم تخصيص مكتب واحد لكل المؤسسات التابعة للجامعة.

توصيات على مستوى التعليم العالي:

- تحسين الظروف على مستوى المخابر والبنى التحتية البحثية من أجل تحفيز الطلاب الدوليين لاختيار التنقل نحو الجنوب؛
- تحديث أدوات الاتصال حول عروض التعليم العالي وكذلك فرص البحث في بلادنا لتحفيز جاذبية الطلاب والباحثين الدوليين؛
- تدريب الطلاب وتقديم المشورة لهم قبل تنقلهم حتى يتصرفوا باحترام ويمثلون مؤسساتهم وبلدانهم على أفضل وجه؛
- مراقبة وتقييم التنقل عند عودة المستفيدين
- البحث عن فرص تمويل الشركات الجديدة (H2020-RISE, AUF, IDB, Fullbright, ERASMUS +, إلخ)

توصيات على المستوى الوطني

- تنشيط الشركات القائمة من خلال توفير موارد كافية لتنفيذها. ونضرب على ذلك مثلاً: يجب أن يتمكن البرنامج الثنائي بين تونس والمغرب التابعة لوزارتي التربية والتعليم العالي في البلدين، من أن يدعم من حيث الميزانية وإطلاق عروض بانتظام للسماح بتمويل التنقل الأكاديمي بين البلدين بأعداد كافية وبوتيرة منتظمة تخصيص تمويلات لدعم تنفيذ الاتفاقات الموقعة، على المستوى الوطني من خلال عروض لمشاريع وزارة التعليم أو على المستوى المحلي من قبل الجامعة،
- وضع إجراءات مشتركة لإدارة التنقل في مؤسسات التعليم العالي لتسهيل إدارتها. كما يجب أن يخصص مكتب على مستوى الوزارة لتسهيل تنفيذ هذه التنقلات، على سبيل المثال القيام بجميع إجراءات ومتابعة الحصول على التأشيرة من السفارات والقنصليات.

توصيات على مستوى المجتمع والمؤسسة:

- إشراك الشركاء المهنيين في مواضيع ضمن مجالات اهتمامهم
- وضع فرص التكوين لفائدة الطلبة
- إشراك القطاع الاجتماعي والاقتصادي في التنقل الدولي من أجل تحقيق التدريب في الشركات، في إطار شراكة ثلاثية (مؤسسة مرسلّة/ مؤسسة مضيّفة/ شركة)

تونس

السياق الحالي:

السياق والتحديات الحالية لمنظومة التعليم العالي في تونس وفق "الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025":

- تحسين جودة التكوين الجامعي وتوظيف الخريجين
 - تشجيع البحث والابتكار
 - تعزيز الحوكمة الرشيدة والاستفادة المثلى من إدارة الموارد؛
 - مراجعة الخارطة الجامعية لتحسين التثبيت والتوازن الإقليمي؛
 - تشجيع التكوين البيداغوجي للمدرسين
 - تمّ تحديد الصعوبات من قبل الشركاء التونسيين — DIRE-MED، كآلاتي:
 - غياب رؤية واضحة لمسارات التكوين بين المؤسسات وبين الجامعات (إجازة، ماجستير، دكتوراه) على مستوى البلاد.
 - التعاون والشراكة موجهة تاريخيا نحو أوروبا ودول أوروبا الوسطى.
 - الافتقار إلى اتفاقيات تعاون جنوب-جنوب بما في ذلك عدم وجود عمل ثنائي بين الجامعات لتنفيذ الاتفاقيات القائمة
 - نقص الموارد البشرية في المصالح ومكاتب التعاون الدولي على مستوى الجامعة
 - تعقيد الإجراءات البيداغوجية والإدارية في تنفيذ التنقل بين الجامعات في نظام LMD (صعوبات في التحقق من صحّة الأرصدة)
 - تعقيد إجراءات الحصول على التأشيرات للدول الأوروبية
 - غياب التمويل الخاص بالتنقل جنوب-شمال و جنوب-جنوب
 - عدم التوافق بين التكوين الجامعية واحتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي
 - يمكن للتوصيات التالية أن تساهم في تحقيق بعض الأهداف التي سبق بيانها على مستوى تونس
- توصيات على مستوى التعليم العالي**
- تمكين إدارات ومكاتب العلاقات الدولية من الموارد البشرية المؤهلة الكافية :

- عقود ما بعد دكتوراه في إطار المشاريع الوطنية أو الدولية؛
- تعزيز مكاتب العلاقات الدولية بعدد أكبر من الموظفين الذين نمت قدراتهم من خلال مشروع DIRE-MED الغاية إدارة أفضل لإرسال واستضافة الطلاب والمدرسين والموظفين الإداريين..
- جعل الدورات التدريبية في كل جامعة قابلة للمقروئية ومرئية عبر الموقع الإلكتروني؛
- تنمية التعاون من خلال توقيع اتفاقيات متبوعة بخطة عمل قابلة للتطبيق على المدى القصير والطويل.
- إدخال آليات أبسط في إطار نظام LMD لاحتساب الأرصدة وتسهيل التنقل بين الجامعات في الدورات المختلفة؛
- التشجيع على بعث شهادات مشتركة بين الجامعات في المنطقة المتوسطة. وهذا يسهل الاندماج المهني للخريجين الشباب في المنطقة مما يساعد على خفض معدل بطالة الشباب؛
- بعث مسارات ماجستير في العلاقات الدولية في الجامعات التونسية لتعزيز تبادل وتنقل الطلاب والمدرسين وزيادة مستوى الخبرة والحرفية في هذا الميدان.
- توظيف لمدرسين أجانب، ولاسيما في المسارات اللغوية في الجامعات التونسية ويمكن أن يكون لهذه المبادرة تأثير مزدوج:

- يكون المدرس محوّلًا لتوقيع اتفاقية إطارية بين الجامعة المرسلّة والجامعة المضيفة؛
- يصبح المدرس سفيرا لتونس عند عودته لبلاده إذ أنّه سيتحدث عن تجربته في تونس و هذا من شأنه أن يشجع على تبادل المدرسين وكذلك الطلاب (هذا يتطلب تدخل وزارة الثقافة/التعليم في تونس).

توصيات على المستوى الوطني:

- تنظيم أيام حول التعاون جنوب-جنوب ودعوة ممثلي الجامعات المغربية والجامعات الأوروبية وجميع المتدخلين على المستويين الوطني والدولي.
- وضع خطة وطنية للتعاون (وخاصة مع الجزائر والمغرب) من خلال الحصص وتمويل وتشجيع التنقل جنوب-جنوب.
- اعتبار التعاون بين جامعات البلدان المغربية والمتوسطة بشكل عام محورًا استراتيجيًا
- توحيد مصطلحات التخصصات، والتدريب، والبحث، إلخ؛
- دعوة وزارة الثقافة لتوفير الموارد الضرورية للمشاركة في المعارض الدولية المتعلقة بالتربية والتعليم في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- إنشاء حرم جامعي متوسطي للتفكير في تطوير التعاون وتنظيم التظاهرات.
- إشراك الوزارات بغرض توفير التمويل الضروري للمساهمة في تمويل التنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط

التوصيات على مستوى المجتمع والمؤسسة

- إشراك المحيط الاجتماعي والاقتصادي في تصميم الدورات التدريبية (تكييف التدريب والمهارات المهنية).
- دعم وتشجيع المشاركة في مشاريع H2020 سنتيح هذه المشاركة فرصاً للطلاب وطلاب الدكتوراه والباحثين لإجراء تدريب داخلي في شركات مشهورة جداً تشارك في هذا النوع من المشاريع؛
- دعم هياكل التدريب التي تسمح بالاندماج المهني للخريجين
- إشراك المحيط الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكبر (الشركات والمنظمات وغرف التجارة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، إلخ) في مشاريع التعاون؛
- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين الجامعات والجهات الفاعلة في القطاع الاجتماعي والاقتصادي ووضع آليات وخطة عمل لتنفيذ هذه الاتفاقيات
- تطوير مراكز المهن وإشهاد الكفاءات الموجودة فعلياً في الجامعات بحيث يمكنها معالجة تنمية التنقل من خلال التدريب الداخلي في منطقة المتوسط
- إنشاء وكالة تشغيل على المستوى الدولي
- تشجيع توقيع الاتفاقيات بين الجامعات والشركات العالمية من خلال مشاركة الجامعات التونسية في برامج Erasmus+ KA 107 (International Credit Mobility)

الخلاصة:

لقد أظهرت DIRE-MED إلى أي مدى يعد تعزيز الروابط بين مختلف الفاعلين التربويين ضرورياً من أجل خلق التآزر وبدائل التعاون بما يتجاوز التنقل المادي وأظهرت التجربة مدى أهمية الوسائل الرقمية وكيف يمكن ذلك من الإلتقاء والحوار افتراضياً ومن مسافات بعيدة وبقطع النظر عن ذلك فإن شركاء DIRE-MED مقتنعين بضرورة مواصلة الجهود لتعزيز التنقل المادي في منطقة المتوسط.